S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/759
30 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أبعث إليكم بالتقرير الرابع الوارد من اللجنة الدولية للمتابعة المنشأة عملا بولاية بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧. وسيكون من دواعي امتناني أن توجهوا انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذا التقرير.

(توقيع) كوفي عطا عنان

المرفق

[**الأصل: بالفرنسية**]

التقرير الرابع
المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١١٢٥ (١٩٩٧)
بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى
(٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)

مقدمة

١ - اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ القرار ١١٢٥ (١٩٩٧) الذي وافق فيه على مواصلة الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي العمليات اللازمة لبلوغ هدف البعثة وهو تيسير عودة السلام والأمن عن طريق مراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي. وأذن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي وللدول الأعضاء التي توفر الدعم السوقي لها بأن تكفل أمن أفرادها وحرية حركتهم. وقرر أن يقتصر هذا الإذن على فترة مبدئية مدتها ثلاثة أشهر، يقوم المجلس بعدها بتقييم الحالة استنادا إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء المشاركة في البعثة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كل أسبوعين على الأقل.

٢ - وهذا هو التقرير الرابع الذي طلب مجلس الأمن من الدول الأعضاء المشاركة في البعثة تقديمه عملا بالفقرة ٦ من القرار ١١٢٥ (١٩٩٧). وقد أعدت هذا التقرير اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي تضم ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة (غابون، وبوركينا فاصو، ومالي، وتشاد)، والخبير الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المستشار الدبلوماسي للجنة المشار إليها، بالتعاون مع قيادة البعثة التي تضم كبار الضباط الذين يمثلون جميع الدول الأعضاء المشاركة في البعثة بما فيها السنغال وتوغو.

٣ - ويعرض هذا التقرير تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ١٧ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

الإدارة السياسية

٤ - تخضع اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي للسلطة السياسية للجنرال أحمدو توماني توري الرئيس السابق لجمهورية مالي ورئيس اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي والممثل الخاص لرؤساء الدول المعنية.

٥ - واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي التي يرأسها الجنرال توري، تضم ممثلا لكل من رؤساء الدول الأربع الأعضاء في لجنة الوساطة وكذلك الخبير الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته مستشارا دبلوماسيا للجنة المذكورة.

٦ - ومن ثم فإن اللجنة الدولية للمتابعة هي الهيئة التي توجه عمل البعثة، لأنها تتلقى التوجيه السياسي اللازم مباشرة من رؤساء الدول المعنية، وبخاصة رئيس جمهورية غابون وهو رئيس اللجنة الدولية للوساطة.

٧ - وقد وضعت اللجنة الدولية للمتابعة خطة عمل لنفسها تتضمن لب البنود الأساسية لاتفاقات بانغي، وتُعد برنامجا زمنيا يتمثل في الآتي:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية؛
- اعتماد قانون للعفو لصالح من ارتكبوا مخالفات في إطار التمرد الثالث؛
- نزع السلاح (تسليم المتمردين السابقين لأسلحتهم بشرف وكرامة واستعادة البعثة للأسلحة من الميليشيات والسكان المدنيين؛
- تنفيذ توصيات مجلس الدفاع؛
- وضع رؤساء الدولة السابقين؛
- وقف المراجعة البرلمانية للحسابات؛
- المرحلة النهائية للمصالحة الوطنية، مع القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى ترسيخ السلام والأمن (تنظيم حلقات دراسية إقليمية وقطاعية للتوعية، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، ووضع قانون انتخابي، وتمكين الأحزاب السياسية من استخدام وسائط الإعلام التابعة للدولة، إلخ).

٨ - وتخضع البعثة للإشراف السامي للرئيس الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون وعميد رؤساء دول اللجنة الدولية للوساطة. كما أنها تخضع للسلطة السياسية للجنرال أحمدو توماني توري، رئيس اللجنة الدولية للمتابعة.

٩ - وقد واصلت اللجنة الدولية للمتابعة أنشطتها في إطار صلاحياتها خلال الفترة من ٧ أيلول/سبتمبر إلى أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

حكومة الوحدة الوطنية

١٠ - تجدر الإشارة إلى أن حكومة العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية قد أعيد تشكيلها في ١ أيلول/ سبتمبر بهيئتها الأصلية التي كانت عليها قبل ٦ أيار/ مايو ١٩٩٧، وبعد أزمة استغرقت أربعة أشهر. وهكذا استأنفت هذه الحكومة الكاملة العدد أنشطتها العادية منذ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

١١ - وقد أتاح البدء رسميا في أعمال إصلاح بعض المحاور الوطنية الكبرى التي أصابها التدهور الشديد من جراء عدم صيانتها بانتظام، مناسبة أحيط فيها رئيس الجمهورية ورئيس الدولة لا بأعضاء العمل من أجل الدفاع عن الديمقراطية وحدهم بل وبرئيس الجمعية الوطنية أيضا، والرئيس السابق دافيد داكو، ومسؤولي مختلف المؤسسات، والسلك الدبلوماسي، واللجنة الدولية للمتابعة، ووفد من إدارة البعثة والمسؤولين عن العديد من الأحزاب السياسية، وجمهور غفير. وهذا الاحتفال الذي جرى في أحد الأحياء المحيطة ببانغي هو الأول من نوعه منذ اندلاع الأزمة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويرى العديد من مراقبي الحياة السياسية في أفريقيا الوسطى أن حضور الرئيس باتاسي هذا الاحتفال يعد دليلا واضحا على انفراج تدريجي، ومن ثم بداية لتحقيق المصالحة الوطنية، وإنه لوحظ غياب عدد من قادة المعارضة الراديكالية. والواقع أن رئيس الدولة لم يشارك في أي احتفال عام منذ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وهو تاريخ اندلاع التمرد الأول.

تطبيق قانون العفو المتعلق بالمخالفات المرتبطة بالتمرد الثالث واختلاس الأموال العامة والتي يجري التحقيق فيها

١٢ - صدر قانون العفو، في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٧، وهو يطبق حاليا بكثير من الواقعية والتفهم. فهو لا يطبق بطريقة عشوائية فيما يتعلق بالجزاءات الواجب فرضها على المواطنين الحائزين على أسلحة قتال بطريقة غير مشروعة بعد مهلة الـ ١٥ يوما التي حددها القانون. وقد برهن رئيس الدولة والسلطات السياسية المختصة، حتى الآن، على روح المسؤولية والاعتدال بأخذهم في الاعتبار الحالة السياسية الاستثنائية التي ينبغي فيها تطبيق هذا القانون بجميع جوانبه.

١٣ - وهذه الواقعية هي التي أتاحت للجنة الدولية للمتابعة التفاوض مع المتمردين السابقين وحملهم على تسليم أسلحتهم بشرف وكرامة. وفي نفس السياق أيضا قام المقدم إيفاريست مارسيال كونزالي الوزير المفوض لدى وزير إدارة الإقليم، المسؤول عن الأمن العام ونزع السلاح، بقيادة حملة توعية للمواطنين

المدنيين اعتبارا من ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ لاسترداد الأسلحة وعلى رأس لجنة تقنية تضم أساسا ١٠ أشخاص أخصائيين (نواب ورؤساء أحياء ومتمردون سابقون) يدفع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكافآتهم، وبالاشتراك مع اللجنة الدولية للمتابعة وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

نزع السلاح

١٤ - هذه من غير شك أدق مراحل عملية المصالحة الوطنية. وتجري حاليا دراسة مرحلتين من شأنهما السماح بإنجاز هذه العملية بفعالية:

(أ) مرحلة التوعية والتطوع؛

(ب) مرحلة التحريات والتدخل وتنفيذ القانون.

١٥ - مرحلة التطوع هي الفترة الأولية التي ستنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر كما ينص على ذلك القرار الوزاري الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وهي تهدف إلى توعية سكان جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق حملة في الإذاعة والتلفزيون والصحافة المكتوبة ووضع اللافتات والرايات في شوارع بانغي الرئيسية مع شعارات لصالح السلام والوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية ونزع السلاح. وسيحصل المواطنون الذين يتمتعون بالروح الوطنية الذين يعيدون أسلحتهم من تلقاء أنفسهم على مكافأة بالمقابل لتشجيع الآخرين على إعادة الأسلحة التي يحتفظون بها سرا. ويجب النص هنا على أن الأمر لا يتعلق مطلقا بعملية شراء للأسلحة.

١٦ - وتتمثل المرحلة الثانية، بعد استعادة أسلحة المتمردين السابقين، في جمع الأسلحة الموجودة في حوزة المدنيين والميليشيات والحائزين عليها بطرق غير مشروعة. ولهذا الغرض عينت اللجنة الدولية للمتابعة، بالاتفاق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ١٠ أشخاص (نواب، ورؤساء أحياء، ومتمردون سابقون، وقادة رأي) كرؤساء للجان المحلية لنزع السلاح، كل في منطقته. وقد عمل هؤلاء الأشخاص بعد تعيينهم في دوائرهم على إنشاء لجان نزع سلاح في كل حي. ومهمتهم توعية السكان عن طريق اجتماعات في الأحياء واجتماعات عامة ومناقشات ومداولات واجتماعات على نطاق ضيق وزيارات للأحياء لاقناع السكان بضرورة تسليم الأسلحة الموجودة في حوزتهم بصورة غير مشروعة.

١٧ - وخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمكافأة الاخصائيين العشرة والأعيان ورؤساء الأحياء وقادة الرأي. ويحصل الأشخاص الذين يسلمون أسلحة بطريقة طوعية أو يساعدون على جمعها على مكافأة رمزية تتراوح بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٥ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٥ إلى ١٠ دولارات) وفقا لنوع السلاح، وتهدف هذه المكافأة أولا إلى تبرئة المدنيين الذين يسلمون أسلحة. وتحظى الأسلحة الثقيلة بوضع خاص، أي ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ٧٥ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٣٠ إلى ١٥٠ دولارا) وفقا لنوع السلاح. وابتداء من ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ ستتم وفقا

للقانون ملاحقة من يحتفظ بأسلحة سرا، وستستعمل السلطات قوات الشرطة والجندرمة إذا اقتضى الأمر. وستعمل البعثة على تفادي أية تجاوزات.

١٨ - مرحلة التحريات والتدخل وتنفيذ القانون تبدأ فور انتهاء المرحلة الأولى وتتعلق في الواقع بالتعاون مع المخبرين الذين يحصلون على مكافآت وفقا لنوعية معلوماتهم. ومن شأنها أن تسمح بتحديد أماكن المخابئ المحتملة للأسلحة. وسيتم خلال هذه المرحلة الأخيرة وضع أي شخص يفاجأ وفي حوزته أسلحة قتال بطريقة غير مشروعة، تحت تصرف العدالة. وفضلا عن ذلك فإن البعثة ستضطلع بعمليات تفتيش بالتنسيق مع القوات الوطنية للدفاع والأمن، فيما عدا قوات الأمن الرئاسي.

١٩ - وما زالت حملة التوعية التي تقوم بها اللجنة التقنية لنزع السلاح برئاسة المقدم كونزالي، والتي بدأت منذ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، مستمرة سواء في مختلف أحياء مدينة بانغي أو على مستوى مختلف الجماعات الدينية وكذلك في الإذاعة والتلفزيون.

٢٠ - ويعد إشراك الجماعات الدينية في حملة التوعية من أجل المصالحة الوطنية بوجه عام ونزع السلاح بوجه خاص ذا فائدة جمة في بلد تؤثر فيه الديانات تأثيرا جديا على السكان. ولا توجد في جمهورية أفريقيا الوسطى أية توترات بين مختلف الأديان التي تتقاسم اهتمام السكان. ويتعايش البروتستانت من جميع الطوائف والكاثوليك والمسلمون والوثنيون في إخوة منذ عشرات السنين. والدليل على ذلك قيام زعماء وأتباع جميع الديانات بتنظيم يوم ديني، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ متحدين في عقيدة واحدة هي عقيدة الإسهام الفعال في إعادة السلام عن طريق توعية جماعية لكل من في حوزته أسلحة بطريقة غير مشروعة بغية التعاون مع الهياكل التي أنشئت لنزع السلاح في جميع الأحياء. وقد شهد ذلك اليوم احتفالا دينيا كبيرا في حديقة الجمعية الوطنية تحت الإشراف السامي لرئيس الدولة ومشاركة العديد من الشخصيات السياسية والأغلبية الرئاسية والمعارضة.

٢١ - وفي يوم الجمعة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ نظم الوزير كونزالي وزميله السيد لوران غومينا - بامبالي وزير حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وتشجيع الثقافة الديمقراطية جلسة عمل في قاعة الجمعية الوطنية بمشاركة أعضاء اللجنة الدولية للمتابعة وزعماء الأحزاب السياسية من جميع الاتجاهات. وأدى هذا الاجتماع إلى تحديد الإنجازات في مجال نزع السلاح ومن ثم المصالحة الوطنية. وفي هذه المناسبة، أشاد جميع المشاركين بالنتائج المحرزة حتى الآن في جمع الأسلحة التي أخذت من مستودعات الدولة في أثناء التمرد. وإن كان البعض قد أعرب عن شيء من القلق إزاء انتشار أسلحة القتال التي جرى استيرادها سرا بواسطة بعض الفئات السياسية وإن كان ما زال يتعين التحقق من ذلك. وستتخذ اللجنة التقنية لنزع السلاح جميع الإجراءات المناسبة اللازمة للوصول إلى هذه الأسلحة واستعادتها، من أجل الصالح العام، إذا ما كانت هناك أسلحة ما زالت متداولة بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٢٢ - وأقرت عقب الاجتماع فكرة تنظيم يوم وطني لنزع السلاح والسلام في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تقام فيه الصلاة في جميع المعابد والكنائس والمساجد في جمهورية أفريقيا الوسطى. واتفقت جميع الأحزاب السياسية على اختلاف مناحيها على توقيع وتوجيه نداء مشترك في ٣٠ أيلول/سبتمبر لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى لحثه على العمل بحزم في طريق السلام والمصالحة الوطنية بالتخلي عن أسلحة القتال التي قد تكون في حوزته بطريقة غير مشروعة.

٢٣ - وقد انضم النقيب أنيست سوليت المسؤول الأول عن المتمردين السابقين وبدعوة من اللجنة الدولية للمتابعة، إلى رؤساء لجان نزع سلاح الأحياء ومن بينهم الملازم الأول بارفيه امباي (المتحدث السابق باسم المتمردين) لتوجيه نداء نهائي عن طريق الإذاعة والتلفزيون في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، للمدنيين والعسكريين الذين لم يسلموا بعد أسلحة القتال التي يحتفظون بها سرا.

٢٤ - وتدل هذه الأنشطة كلها على مدى تمسك الغالبية العظمى لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى بمن فيهم المتمردون، بالسلام والمصالحة الوطنية.

٢٥ - ومنذ توقيع اتفاق الهدنة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ واتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، تم تسليم الأسلحة التالية إلى البعثة.

<u>الأسلحة الثقيلة</u>

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ١٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
مدافع هاون عيار ١٢٠	تم تسليم ٢ من مجموع ٤	
مدافع هاون عيار ٨١	تم تسليم ٩ من مجموع ١٥	٢
مدافع هاون عيار ٦٠	تم تسليم ١٢ من مجموع ١٩	٣
مدافع رشاشة عيار ١٤,٥	تم تسليم ٦ من مجموع ٦	
مدافع رشاشة عيار ١٢,٧	تم تسليم ٢ من مجموع ٣	١
مدافع عيار ٧٥ غير مرتدة	تم تسليم ٢ من مجموع ٢	
قاذفات صواريخ مضادة للدبابات عيار ٧٣	تم تسليم ٦٦ من مجموع ٦٧	٢
قنابل مدفوعة بالصواريخ	تم تسليم ٧ من مجموع ١١	١
المجموع	تم تسليم ١٠٦ قطعات من مجموع ١٢٧ قطعة أي تم استرداد ٨٣,٤٦ في المائة من الأسلحة	٩ ٧,٠٩ في المائة

الأسلحة الخفيفة

نوع السلاح	الكمية	الزيادة من ١٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧
أسلحة يدوية لمسدسات آلية تنوعة	تم تسليم ١١ من مجموع ١١١	٤
مسدسات رشاشة	تم تسليم ٢٨١ من مجموع ٤٥٩	٦٠
بنادق هجوم	تم تسليم ٢٤١ من مجموع ٥٤١	٤٣
بنادق MAS ٣٦-٥٦/٤٩-M14 + بنادق قصيرة	تم تسليم ٦٠٨ من مجموع ١ ١٨١	١١٩
مدافع رشاشة خفيفة FM	تم تسليم ٥١ من مجموع ٨٠	٤
مدافع رشاشة عيار ٣٠	تم تسليم ١٣ من مجموع ١٧	
المجموع	تم تسليم ٢٠٥ ١ من مجموع ٣٨٩ ٢ قطعة أي تم استرداد ٥٠,٤٣ في المائة	٢٣٠ ٩,٦٢ في المائة

٢٦ - يمكن تفسير معدل إعادة الأسلحة الخفيفة الذي ما زال ضئيلا، على النحو التالي:

(أ) هي أسلحة فردية وخفيفة، تنقل بسهولة، وربما تم نقلها إلى خارج بانغي؛

(ب) يرجح أنه تم دفن بعض هذه الأسلحة، وما فتئت عمليات التنقيب مستمرة في هذا الصدد، على أساس المعلومات التي وردت، وتتفاوت درجة نجاحها؛

(ج) هناك أسلحة أخرى، وبخاصة أسلحة يدوية (مسدسات آلية) من السهل إخفاؤها، ربما بيعت إلى أشخاص لم تحدد هويتهم بعد؛

(د) كما أن هناك أسلحة أخرى، ربما أخذت من مخازن الأسلحة التابعة للدولة، منذ حركة التمرد الثانية (أيار/ مايو ١٩٩٦) ولم تتم إعادتها قبل اندلاع حركة التمرد الثالثة؛

(هـ) وهناك عدد غير محدد من الأسلحة الخفيفة التي لم يتم العثور عليها بعد، ربما ألقاها المتمردون السابقون الفارون في حزيران/يونيه الماضي في نهر الأوبانغي أو في الغابة في أثناء المواجهات مع البعثة؛

(و) وتجدر الإشارة إلى أن بعض المتمردين السابقين، ويبلغ عددهم حوالي فصيلة (١٣٢ رجلا)، يحملون أسلحة خفيفة، ولم يعودوا مطلقا إلى ثكناتهم. وتفيد مصادر مطلعة أن عددا كبيرا منهم قد غادروا إقليم جمهورية أفريقيا الوسطى بأسلحتهم؛

٢٧ - ومن ثم فإن عملية استعادة الأسلحة الخفيفة ما زالت بطيئة رغم الجهود المكثفة التي تبذلها هياكل نزع السلاح التي أنشئت في الأحياء ورغم التعاون النشط للعديد من المواطنين النزهاء.

٢٨ - وقد تم استرداد وترتيب كمية ضخمة من الذخيرة المتنوعة يرد أدناه بيانها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧:

نوع الذخيرة	الكمية	ملاحظات
خراطيش عيار ٥,٥٦	٦٨ ٦١٦	+ ٤٦٦
خراطيش عيار ٧,٥ SLC	١٤ ٠٠٠	
خراطيش عيار ٧,٥ S/B	١٠٤ ٨٩٥	+ ١٧ ٦٢٥
خراطيش عيار ٧,٥ X	٣٤ ٠٠٠	
خراطيش عيار ٧,٥ X S/B	١٣٥	
خراطيش عيار ٧,٦٢ NATO	١٥ ٩٦٢	
خراطيش عيار ٧,٦٢ كلاشينكوف	١٣ ٨٦٢	+ ١٣ ٨٦٢
خراطيش عيار ٧,٦٢ طويلة	١٢٠ ٤٩٧	+ ٢ ٨٥٦
خراطيش عيار ٧,٦٢ توكاريف	٩٠٠	
خراطيش عيار ٩ ملم Para	٣ ٤٣٤	+ ٢ ٠٨٤
خراطيش عيار ١٢ تستخدم في مكافحة الشغب	٧١١	
خراطيش عيار ١٢,٧ ملم	٢٧١	+ ٢٧١
خراطيش عيار ١٤,٥ ملم	١٤ ١٩٢	+ ٢٩٢
قنابل يدوية دفاعية ٣٧	١ ٧٥٠	+ ١٣٧
قنابل يدوية دفاعية - الصين	٢ ٦٧٠	+ ٦٤٦
قنابل يدوية FLG AP34	٣	

نوع الذخيرة	الكمية	ملاحظات
قذائف قنابل مدفوعة بالصواريخ ٧	٤٤٠	+ ٨٦
قنابل يدوية هجومية ٣٧	١ ٠٠٤	+ ٢٥
قنابل يدوية مضادة للدبابات FL LAC F4	١ ٢٨٢	+ ٥٧
قنابل يدوية F4	٣١٦	
DF RUSS	١	
مدافع هاون عيار ٦٠	١ ٧٠٥	+ ٨١
مدافع هاون عيار ٨١	٦٦٧	+ ٣٤
مدافع هاون عيار ١٢٠	٥٧	+ ٥
خراطيش عيار ٧٥ غير مرتدة - الولايات المتحدة	١٦٦	
خراطيش عيار ٧٥ ملم غير مرتدة - الصين	٢٢٣	دون التزويد بالأسلحة
خراطيش عيار ٤٠ ملم M79 الولايات المتحدة	٦ ٠٦٠	دون التزويد بالأسلحة
صمامة أمان (بالأمتار)	٢٣ ٢٥٢ ٣٢٥	
خراطيش اطلاق عيار ٧,٥	٧٥٥	

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كمية أخرى كبيرة من الذخيرة المتنوعة سلمت غير مرتبة، ولا تتوافر فيها الخصائص اللازمة لتكون صالحة للاستعمال، وتقوم الدوائر المختصة المعنية بالأسلحة والذخيرة بتدميرها. وسيجري تقييم هذه الكمية في وقت لاحق.

توصيات مجلس الدفاع

٢٩ - سيتم الاستجابة إلى عدد كبير من مطالب المتمردين السابقين من خلال التنفيذ المسؤول للتوصيات الـ ٢٨٢ التي قدمها مجلس الدفاع الوطني، الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٩٦ في بانغي. ولذلك فإن اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي والتزاما منها بروح اتفاقات بانغي، شرعت منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧ في إنشـــاء لجنة مخصصة لوضع فهرس مفيد للتوصيات المذكورة ووضع جدول زمني لتنفيذها، مع تمييز ما يمكن تطبيقه في الآجال القصير والمتوسط والطويل، وبحسب حساسية المجالات التي تشملها هذه التوصيات وما يتعلق منها بالموارد المالية المتعين تعبئتها. وقامت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي بالفعل بإحالة نتائج أعمال اللجنة المخصصة، التي يرأسها أحد زعماء المعارضة، هو اللواء تيموتي مالندوما، رئيس الوزراء السابق، إلى وزارة الدفاع الوطني لبحثها مختلف المستويات المتخصصة. وبما أن اللجنة ليست

سوى هيئة وساطة، فمن المفروض أن تمتثل للقرارات التي ستتخذها السلطات المختصة في أفريقيا الوسطى بشأن هذا الموضوع على أن تكون مستعدة للقيام بدور الحكم عند الضرورة.

وضع رؤساء الدولة السابقين

٣٠ - أعدت الحكومة مشروع قانون منقح لعرضه على الجمعية الوطنية في دورتها المقبلة التي ستعقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقدم المكتب الموسع التابع للجمعية الوطنية ضمانات في هذا الشأن إلى الوفد التابع للجنة الدولية للمتابعة وذلك خلال اجتماع يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وقف المراجعة البرلمانية للحسابات

٣١ - تنص اتفاقات بانغي على تعليق "التنفيذ القضائي للتقرير المنبثق عن المراجعة البرلمانية للحسابات" التي استهدفت الأشخاص المفترض أنهم ارتكبوا عمليات اختلاس الأموال العامة في ظل النظام السابق، ثم التخلي عنه، ذلك أنه كان من المفهوم أن مراجعة الحسابات تمت بطريقة "انتقائية" للغاية وأنها سببت من المشاكل أكثر مما وفرت من الحلول. واقترحت اللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي، تمسكا منها بروح اتفاقات بانغي، أن تتخلى دولة أفريقيا الوسطى رسميا بموجب إجراء قانوني عن ملاحقة مرتكبي الجرائم التي كشفت عنها المراجعة البرلمانية للحسابات. ومن المقرر أن يتخذ هذا الإجراء في إطار الدورة المقبلة للجمعية الوطنية.

المصالحة الوطنية

٣٢ - تشكل كل نقطة من النقاط المعالجة أعلاه مراحل عدة على الطريق المؤدية إلى المصالحة الوطنية. كذلك، فإن هذه النقطة تتعلق بالمرحلة النهائية لهذه العملية المثيرة للحماس.

٣٣ - وتعكف اللجنة الدولية للمتابعة بالفعل، يدعمها في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التحضير لحلقات دراسية وندوات وغير ذلك من لقاءات التوعية التي ستعقد، في مرحلة أولى، على صعيد المقاطعات وتستهدف مجموعات معينة (النقابات، والمنظمات النسائية، وحركات الشباب، إلخ.) في مرحلة ثانية، على الصعيد الوطني، في شكل مؤتمر للمصالحة الوطنية كما أوصت بذلك اتفاقات بانغي. ولأجل ذلك تعمل اللجنة، بالتعاون الوثيق مع وزير حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية وتعزيز الثقافة الديمقراطية، رئيس اللجنة التقنية للتوعية التي يشرف عليها رئيس الوزراء. وفي الاجتماع الأسبوعي الأخير المعقود في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، تسنى الشروع في تقييم تكلفة كل نشاط من الأنشطة وتحديد مصادر التمويل الممكنة. وفي هذا الصدد توطد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى واللجنة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العزم على إشراك جهات التمويل بصورة وثيقة في الأنشطة المزمع الاضطلاع بها في إطار عملية المصالحة الوطنية.

٣٤ - وقد أعد مؤخرا وزير المصالحة الوطنية بالاشتراك مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للمتابعة جدولا زمنيا للأنشطة المختلفة للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ كانون الأول/

ديسمبر ١٩٩٧ (العيد القومي لجمهورية أفريقيا الوسطى). الأمر الذي سيتيح الاضطلاع على نحو منهجي بالعديد من الأعمال المحددة في إطار هذه المرحلة الأخيرة من العملية المستهلة منذ توقيع اتفاقات بانغي.

٣٥ - وفي إطار إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، طلبت اللجنة الدولية للمتابعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء صندوق لمساعدة العسكريين الراغبين في ترك الخدمة العسكرية على العودة إلى الحياة المدنية وقد استجاب البرنامج الإنمائي لطلبها. وبدأ البرنامج الإنمائي بعد ذلك المشروع المتعلق "بتسريح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع" مما من شأنه أن يتيح خفض تكاليف تشغيل الجيوش وتسهيل إعادة تشكيلها. وباب المساهمة في ذلك الصندوق الذي يقدر رأسماله مبدئيا بمبلغ مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة مفتوح لجميع الدول الأعضاء والهيئات الدولية.

٣٦ - ويفيد تقدير أولي بأن عدد الجنود المهتمين بذلك المشروع يبلغ ألف جندي (وربما أكثر قليلا). وقد رشح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد غوستاف فرناندو غونزالز كاسك رئيسا للمشروع. وهو أرجنتيني الجنسية له خبرة واسعة في مجال تسريح العسكريين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية. وقد تولى هذا النوع من الأنشطة في نيكاراغوا وموزامبيق وليبريا وأنغولا. ووافقت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا على ذلك الترشيح. وتنتظر بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي وصول المسؤول عن المشروع عما قريب لبدء المرحلة التنفيذية.

التعاون مع السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنظمات الدولية

٣٧ - إن اللجنة الدولية للمتابعة، في إطار ولايتها، على اتصال مستمر بمختلف السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تنفيذ مختلف أحكام اتفاقات بانغي. وفي هذا السياق، يقوم رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، رئيس الحكومة، بالإضافة إلى الجمعية الوطنية بمشاورة اللجنة بشكل منتظم بشأن عدد كبير من القضايا المتصلة بحياة الأمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٨ - واللجنة الدولية للمتابعة إذ تتصرف باسم بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي و/أو بالنيابة عن نفسها، على اتصال مستمر بالمنظمات الدولية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجهات التمثيل الأجنبية في بانغي من أجل التماس دعمها الدبلوماسي والمالي والمادي في عملية الوساطة الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير استقبل رئيس الجمهورية اللجنة حيث تناولا بوجه خاص المسائل المتصلة باسترداد الأسلحة المنتشرة بين السكان المدنيين والتدابير المختلفة المتعلقة بتسلل بعض أنصار الرئيس الراحل موبوتو الذين لا يخفون عزمهم على تنظيم صفوفهم لزعزعة استقرار النظام الجديد القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قام الرئيس باتاسي بإحاطة اللجنة والبعثة علما بأنه بمقتضى

سياسة حسن الجوار التي اتبعها دوما مع ذلك البلد الشقيق، لن يقبل أبدا أن يكون بلده قاعدة خلفية للمعارضين المنخرطين في سياسة زعزعة الاستقرار.

الدعم السوقي والتقني المقدم إلى اللجنة الدولية للمتابعة

٤٠ - من المحتمل أن يتوقف في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بسبب نفاد الموارد، العمل في المشروع CAF/97/001 الذي يقدم بموجبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمه السوقي والتقني. وفي رسالة مؤرخة ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وموجهة إلى رئيس اللجنة الدولية للمتابعة، وجّه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي النظر إلى هذه الحالة، ولكنه أشار إلى أن السفير ريني فاليري مونغبي والمستشار الوطني أبيل بالينغيلي الذين سينتهي عقدهما في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر يستطيعان ممارسة عملهما حتى هذا التاريخ. وفي رسالة أخرى مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أبلغ الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانغي، رئيس اللجنة باستعداد هيئته لأن تواصل، بعدد أقل من الموظفين، تقديم دعمها السوقي والتقني للجنة كيما يتسنى لها إنجاز مهمتها.

٤١ - ومن المؤكد أن التدابير الجديدة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من شأنها أن تكفل للجنة نوعا من الاستمرار ولكنها لن تكفي بأي حال لتسوية المشاكل السياسية العديدة التي يمكن أن تطرأ في إطار الوساطة حيث أن اللجنة ستدخل اعتبارا من أوائل تشرين الأول/أكتوبر مرحلة جديدة في تنفيذ خطة عملها تشمل ما يلي:

- بحث وضع رؤساء الدولة السابقين؛

- التخلي عن التنفيذ القضائي لتقرير المراجعة البرلمانية للحسابات؛

- تنسيق الأنشطة المتصلة بتنظيم وعقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات المختلفة المقرر عقدها في إطار المصالحة الوطنية؛

- التحكيم في المشاكل التي قد تنشأ في إطار تنفيذ المشروع المتصل "بتسريح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادة تدريبها وإدماجها في المجتمع".

وعلى أية حال من الصعب تصور كيف ستستمر الوساطة وبالتالي العملية التي لم تنجز بعد، دون وسيط.

٤٢ - تبدو فكرة إيفاد فرد أو اثنين من المدنيين و/أو العسكريين إلى بانغي للحصول على ما قد يطلبه مجلس الأمن من إيضاحات فكرة وجيهة جديرة بالبحث على نحو أكثر جدية. وقد يكون من المناسب إيفاد ضابط اتصال عسكري ليدرس في الميدان، بالتعاون مع اللجنة والبعثة، الظروف التي يمكن للمجتمع الدولي

في ظلها أن يسهم في نشر مراقبين دوليين وتعديل حجم القوة إثر انقضاء ولاية البعثة بغية تنظيم الانتخابات القادمة في مناخ يسوده الهدوء. أما فكرة إيفاد شخص يعني بالشؤون السياسية فلا داع لها حيث أن الخبير الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السفير مونغبي يؤدي ذلك الدور على أكمل وجه بما يرضي جميع الأطراف كما أنه على دراية تامة بالأوضاع. والأزمة في الوقت الراهن غير محتدمة بل على النقيض من ذلك دخلت اللجنة التي يشارك السفير مونغبي في أعمالها مشاركة مكثفة المرحلة الأخيرة من عملية المصالحة الوطنية ببرنامج محكم الأهداف. واللجنة على استعداد دوما لأن تقدم في حياد تام، جميع المعلومات والإيضاحات التي يرغب مجلس الأمن أو الأمانة العامة للأمم المتحدة في الحصول عليها.

نشر القوة

٤٣ - الجدير بالذكر أنه بناء على طلب الوسيط، الجنرال أحمد توماني توري، وبعد موافقة لجنة التشاور والحوار التي اجتمعت في بانغي في الفترة من ١١ الى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قرر رؤساء غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد إرسال قوة مشتركة بين الدول الأفريقية وبدعم سوقي من فرنسا وتتألف هذه القوة المسماة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي بالإضافة الى وحدات من غابون وبوركينا فاصو ومالي وتشاد، البلدان الأعضاء في اللجنة الدولية للوساطة من وحدات من السنغال وتوغو إذ قرر الرئيسان عبده ديوف ويناسينغبي اياديما الإسهام في هذا العمل التضامني الأفريقي.

٤٤ - وقد نظمت أنشطة البعثة بموجب الولاية المنوطة بها من قبل رؤساء الدول المعنيين (انظر الوثيقة S/1997/561) وهذه الأنشطة متعددة ومعقدة ويومية وتهدف أساسا الى تفادي المواجهات بين القوتين الأساسيتين الحاليتين في البلد وهما القوات الموالية والمتمردين السابقين من أفراد القوات المسلحة في أفريقيا الوسطى.

٤٥ - وتوفر البعثة المنتشرة في جميع أنحاء مدينة بانغي الأمن لكافة أحياء عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق ٢٠ مركزا للرصد وتسيير دوريات كل ليلة في كل من الدوائر الثماني التي تتألف منها المدينة.

٤٦ - وتتكون البعثة من ٦ وحدات يبلغ مجموع قوامها ٧٩٦ فردا (ضباط وضباط صف وجنود) موزعة على النحو التالي:

- بوركينا فاصو ١١٤
- تشاد ١٤٧
- توغو ١٢٠
- السنغال ١٥٣
- غابون ١٤٩
- مالي ١١٣

وألحقت بالبعثة وحدة قيادة فرنسية للدعم السوقي قوامها ٨٨ فردا. وقد وضعت تحت تصرف البعثة مفرزة فرنسية لتوفير الاتصال والمساعدة قوامها ٣٩ فردا.

٤٧ - ونظرا لانتشار عمليات قطع الطرق على نطاق كبير، فقد اتسعت أنشطة بعثة البلدان الأفريقية بموافقة الأطراف المعنية لتشمل عمليات حفظ الأمن في مختلف الأحياء. وتشترك البعثة منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ وعلى أساس توافق الآراء، في دوريـــات مشتركـــة للأمن، تضمن ما يقارب ١٢٠ فردا من البعثة ومن قوات الأمن والدفاع لجمهورية أفريقيا الوسطى. وذلك في جميع دوائر مدينة بانغي.

٤٨ - وبالإضافة الى دوريات الأمن التي أعادت السلام والطمأنينة الى بانغي، فإن البعثة هي القوة الوحيدة التي تستدعى في جميع الدوائر للتدخل لصالح السكان. وتمثلت أعمالها في الفترة من ١٧ الى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ فيما يلي:

<u>الأعمال الإنسانية:</u>

٧ إخلاءات صحية بسبب الإصابات المتنوعة؛
٨ إخلاءات صحية ليلا بسبب الوضع؛
حالتا إخلاء صحي بسبب أمراض متنوعة.

<u>التدخلات للتصدي للاعتداءات الليلية:</u>

٣ حالات تهديد؛
٥ حالات اعتداء جسدي: طلبات نجدة؛
حالتا سطو مسلح؛
٦ حالات سرقة متنوعة.

٤٩ - ولا تزال البعثة حتى الآن تتولى إقرار الأمن وحراسة قوافل الإمداد بالنفط وهو منتج استراتيجي بهدف تموين جميع محطات شركة بتروكا (PETROCA) وهي الشركة الوطنية لتوزيع المنتجات النفطية من مركز التخزين في كولونغو الواقع في منطقة كانت تخضع لسيطرة المتمردين السابقين. وقد انتشرت لذلك البعثة لاستكمال أداء مختلف الخدمات الأمنية التي أضعفتها حالة التمرد.

<u>محصلة محاضر الضبط</u>

٥٠ - ومن الأعمال التي اضطلعت بها البعثة في ميدان الأمن خلال الفترة من ١٧ الى ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يمكن استخلاص النتائج التالية:

جريمة قتل: اغتيال؛
٣ اعتداءات جسدي مع ضرب وجروح؛
٤ سرقات (نقود وأجهزة ومعدات متنوعة).

وجرى إلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم وسلموا إلى قوة الدولة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى التي سارعت بإجراء التحقيقات وتحرير محاضر التحقيق. والجدير بالإشارة أن معدلات الإجرام مستمرة في الانخفاض في مدينة بانغي وضواحيها وتجري السيطرة على الوضع الأمني على نحو أفضل بكثير. وتزداد علامات زوال التوتر الانفراج في حين أخذت بانغي تستعيد أكثر فأكثر طابع المدينة الهادئة. وتعود الأنشطة الاقتصادية والثقافية والرياضية والاجتماعات الدولية الى نسقها العادي بصورة مرضية.

الدعم السوقي المقدم للبعثة

٥١ - وتحصل البعثة على دعم سوقي من المصادر التالية:

(أ) تقوم كل دولة من الدول المشاركة التي لديها وحدات في بانغي بكفالة السداد المنتظم لمرتبات العناصر (الضباط وضباط الصف والجنود) وتسليحهم؛

(ب) قبلت فرنسا، وهي أحد مراقبي اتفاقات بانغي، توفير الإمدادات السوقية لمختلف الوحدات بالطريقة التالية:

- سداد بدل التغذية الشامل وتكاليف الإعاشة اليومية للعناصر بالنسب المطبقة على العسكريين في أفريقيا الوسطى؛

- سداد إيجارات المباني التي يشغلها الأفراد والتي تشغلها القيادة؛

- وضع مركبات تكتيكية وللدعم تحت تصرف القوة؛

- الإمداد بالنفط وصيانة المركبات؛

- الإمداد بالأدوات المكتبية.

ولا يمكن وضع تقدير إجمالي لتكاليف نشر البعثة في بانغي سوى في نهاية البعثة. ومع ذلك تبلغ جميع التكاليف بما في ذلك تكلفة الإمدادات السوقية التي تقدمها فرنسا للبعثة نحو ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية شهريا، أي نحو ٠٠٠ ٦٠٠ دولار.

(ج) توفر حكومة أفريقيا الوسطى مركبات لاستخدام أفراد القيادة؛

(د) قدمت منظمة الوحدة الأفريقية منحة خاصة قدرها ٠٠٠ ٤٠ دولار في آذار/ مارس ١٩٩٧ لمساعدة مختلف الوحدات. وقدمت منحة خاصة ثانية قدرها ٠٠٠ ٦٠ دولار كمنحة مشتركة إلى اللجنة والبعثة.

٥٢ - وخلال مختلف العمليات التي اضطلعت بها البعثة، وخاصة خلال الاشتباكات خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ آذار/ مارس ومن ٢٠ إلى ٢٦ حزيران/يونيه، أصيبت البعثة بالخسائر التالية:

وفاة ٦ جنود (٣ تشاد، و ٢ من غابون، وواحد من السنغال)،

إصابة ٢٠ جنديا (١٣ من تشاد، و ٥ من السنغال، وواحد من مالي، وواحد من غابون).

استنتاجات

٥٣ - تعتبر التجربة التي يجري خوضها حاليا مع أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى فريدة من نوعها كلية وتبقى مثيرة للحماس، لا سيما أنها غير مسبوقة بأي واحدة أخرى من نوعها إلا أنه قد توضع موضع التساؤل بسبب المشاكل الاجتماعية المتصلة بسداد متأخرات المرتبات والمعاشات التقاعدية والمنح الدراسية.

٥٤ - ومما يدعو إلى الارتياح الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أبدى تفهما جيدا وقرر مواصلة الدعم السوقي والتقني الذي يقدمه إلى اللجنة بغية تمكينها من متابعة مهامها. وتشيد اللجنة بالبرنامج الإنمائي لما أبداه من استعداد تكون هذه التجربة بدونه وهما لا غير.

٥٥ - ويوصى بقوة بتمديد ولاية بعثة الدول الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي) وإن كان سوف يتعين تعديلها في النهاية) بغية مواصلة كفالة الأمن وتدعيم السلام حتى حلول موعد الانتخابات المقبلة التي ستجرى في عام ١٩٩٨.

٥٦ - وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أنه بسبب ضعف الإمكانيات الخاصة للبلدان الأفريقية، فإنه لا يزال من الضروري الحصول على دعم سوقي من المجتمع الدولي، على غرار ما تقدمه فرنسا إلى البعثة ويبقى مفتوحا لمساهمة جميع الدول الأخرى.

٥٧ - وتشعر اللجنة الدولية للمتابعة والبعثة بالاغتباط للتفهم الذي أبداه مجلس الأمن بهذا الشأن في ختام نظره في التقارير الثلاثة الأولى. وتأملان في أن يؤتي النداء الذي وجهه رئيس مجلس الأمن للمجتمع الدولي ثماره.

٥٨ - ومما يدعو إلى التقدير عودة الحياة الطبيعية (أو ما يشبه ذلك) إلى مدينة بانغي وإلى باقي البلد:

- فقد استأنفت جميع الإدارات تقريبا أنشطتها بفضل السلام المستعاد والجهود التي تبذلها الحكومة لكي تدفع مرتب شهر واحد؛ إلا أنه حتى لو دفع هذا المرتب بانتظام كل شهر، فإن الحكومة ما زالت غير قادرة على إيجاد حل لمشكلة المتأخرات العسيرة؛

- فتحت الفنادق والمطاعم والحانات والبارات والنوادي الليلية وغيرها من الملاهي، أبوابها من جديد؛

- وأنهت المدارس والجامعات السنة الدراسية في ظروف مقبولة؛ وأمكن إجراء الامتحانات بصورة طبيعية؛

- فتحت جميع المتاجر تقريبا أبوابها من جديد؛

- استأنفت الأسواق أنشطتها المعتادة؛

- وأصبحت وسائل النقل العام متاحة الآن وعادت حركة المرور الكثيفة في المراكز التجارية والأحياء المجاورة؛

- استأنفت شركات الطيران (ولا سيما الخطوط الجوية الأفريقية والفرنسية والغابونية) رحلاتها المنتظمة إلى بانغي؛

- وأخيرا أصبحت حرية حركة الأفراد والسلع بين مختلف مناطق العاصمة، المقسمة منذ التمرد الثالثة، حقيقة واقعة.

٥٩ - ودخلت بانغي بتصميم عهدا جديدا، عهد استعادة الثقة بصورة تدريجية واستئناف الأنشطة في مختلف الميادين، وهو دليل على عودة السلام. ويتعين الآن تدعيم هذا السلام.
